[المتعدى واللازم]

قوله: (المتعدى وغير المتعدى.. إلى آخره).

دليل الحصر: إما أنه أن يتجاوز الفاعل أو لا، والأول هو المتعدى والثاني هو اللازم.

ثم الفعل ينقسم إلى: حقيقي وغير حقيقي.

والحقيقي إما متعد أو غير متعد، والمتعدى إما مؤثر في المفعول تأثيرًا حقيقيًا، نحو: ضربت زيدًا، أو غير حقيقي، نحو: علمت زيدًا منطلقًا.

وغير الحقيقي إما مستعار للاختصار، نحو: مات زيد؛ فإنه بالحقيقة مفعول، وإما دال على الزمان فقط كالناقصة، أو مسلوب الدلالة عليه كغير المتصرفة، وإما منقول يراد به غير الفاعل، نحو: " لا أرينك هنا "، فالنهي للمتكلم كأنه ينهى نفسه في اللفظ، والمعنى للمخاطب كأنه قال: لا تكونن هنا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف:٢].

قوله: (وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا إلى اثنين).

المتعدى إلى اثنين قسمان: ما يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين، وما لا يجوز وهو: الذى يكون الثاني فيه عبارة عن الأول، نحو: علمت زيدًا منطلقًا.

والأول ثلاثة أقسام: متعد إلى اثنين بنفسه، نحو: كسوت زيدًا جبة، ومتعد إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بواسطة الهمزة، أو التثقيل، وحرف الجر. ومتعد إلى الأول بنفسه أيضًا، وإلى الثاني بحذف حرف الجر، نحو: " أمرت " و "اخترت " و"استغفرت"، مثل[1]: [البسيط]

---

(١) عجز البيت: رَبَّ العِباد، إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

قال العيني: أقول: هذا من أبيات الكتاب ولم ينسب فيه إلى أحد. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "أستغفر" أطلب المغفرة، فالسين والتاء للطلب، "ذنبا" الذنب: الجريمة والإثم، "لست محصيه" الإحصاء: منتهى العدد، واشتقاقه من الحصا، وأصله: أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصا، "الوجه" القصد والتوجه، ويروى: "إليه القصد والقبل".

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَـــهُ

و[1]:

=

المعنى: أطلب المغفرة من الله لذنوبي الكثيرة، فإنه المقصود في كل شيء.

الإعراب: "أستغفر" فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا، "الله" منصوب على التعظيم، "ذنبا" مفعول ثانٍ لأستغفر منصوب بالفتحة الظاهرة، "لست" فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه، "محصيه" محصي خبر ليس وضمير الغائب مضاف إليه، "رب" بدل من لفظ الجلالة، "العباد" مضاف إليه، "إليه" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "الوجه" مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، "والعمل" معطوف عليه.

الشاهد: في "ذنبا" لا يصلح كونه تمييزا، وإن كانت على معنى "من" فإنه ليس تمييزا؛ لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة من قبله. وقال جماعة من النحاة: إن قوله: "ذنبا" منصوب على نزع الخافض الذي هو "من"، إذا ضمن أستغفر معنى: أستتيب. وقيل: إنه مفعول به ثانٍ لأستغفر.

انظر: ابن الناظم ص١٤٣، وابن هشام ٢/ ١٠٨، والأشموني ١/ ٢٦٢، وسيبويه في كتابه جـ١ ص١٧.

(١) عجز البيت: فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

يُنسب إلى عمرو بن معدي كرب، وإلى العبّاس بن مرداس، وإلى زُرعة بن السّائب، وإلى خفاف بن ندبة، وإلى أعشى طرود - واسمه: إياس بن عامر -.

والشّاهد فيه: (أمرتك الخير)، و (أمرت به) فإنّ العبارة الأولى قد تعدّى فيها الفعل الّذي هو (أمر) إلى مفعولين بنفسه؛ وفي العبارة الثّانية قد تعدّى إلى الأوّل منهما بنفسه، وهو النّائب عن الفاعل، وإلى الثّاني بحرف الجرّ.

والّذي في كلام سيبويه والأعلم - رحمهما الله - يدلّ على أنّهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنّه يتعدّى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجرّ؛ ثمّ قد يحذف حرف الجرّ فيصل الفعل إلى المفعول الثّاني بنفسه؛ ويدلّ ذلك على أنّ النّصب عندهما على نزع الخافض، وأنّه يقتصر فيهما على المسموع.

انظر: الكتاب ١/٣٧، والمقتضب ٢/٣٦، ٨٦، ٣٢١، والمؤتلف والمختلف ١٧، والمحتسب ١/٥١، ٢٧٢، وتحصيل عين الذّهب ٧٢، ٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/١٣٣، ٥٥٨، وشرح المفصّل ٨/٥٠، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٥٠١، وشرح شذور الذّهب ٣٤٦، والهمع ٥/١٨، والخزانة ١/٣٣٩، وديوان عمرو بن معدي كرب ٦٣، وديوان خفاف بن ندبة ١٢٦، وديوان العبّاس بن مرداس ٤٦، والصّبح المنير ٢٨٤.

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ

و(١): [الطويل]

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَـــالَ سَمَاحَةً

حاشية عند قوله: (ألا ترى أن " أعلم " يتعدى بالهمزة.. إلى آخره).

زاد بعضهم على الهمزة، وتثقيل الحشو، وحرف الجر – مما يعدى – شيئين آخرين: السين مع ما زيد معها في "استفعل "، نحو: خرج الشئ واستخرجته، وألف المفاعلة نحو: جلس زيد وجالسته، وقرب وقاربته.

ويجتمع كل واحد من الهمزة والتضعيف مع حرف الجر، نحو: أمررت زيدًا بعمرو، وفرحت زيدا بعمرو، ولا تجتمع الهمزة مع التضعيف؛ لتضاد البابين.

---

(١) عجز البيت: وَجُودًا، إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

البيت للفرزدق.

الرياح الزعازع: الشديدة. يقول: الذى قد اختير من الرجال للسماحة والجود هو منا.

إعراب البيت: اختير: جملة صلة الموصول، قوله الرجال: نصب بنزع الخافض أي من الرجال، سماحة: مفعول من أجله، وجودا: عطف عليه، والموصول مع صلته مبتدأ، وخبره الجار والمجرور المتقدم عليه، الرياح: فاعل "هب"، والزعازع صفته والجملة ظرفية.

الاستشهاد: على جواز حذف حرف الجر ونصب المجرور كقوله " اختير الرجال " أي اختير من الرجال، نظيره قوله تعالى: (واخْتَارَ موسىَ قَوْمَهُ) أي: من قومه.

انظر: ديوانه ١٣٨/١، والكامل ٤٨/١، والمقتضب ٣٣٠/٤، والأصول في النحو ١٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/١، وتحصيل عين الذهب ٦٩/١، وشرح المفصل ٥١/٨، والدرر اللوامع ٢٩١/٢، وبلا نسبة في همع الهوامع: ٥٢٠/١.